



## تقرير الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين

ادارة الدراسات والسياسات الاقتصادية  
مبادرات الربع الثالث 2018  
اعداد الاستاذ / احمد ماجد \_ محلل اقتصادي  
اشراف السيدة / ندى الهاشمي \_ مدير الادارة



## الفهرس

- المقدمة .
- نبذة عن الصين.
- مقومات الاقتصاد الصيني.
- الآفاق المستقبلية للاقتصاد الصيني.
- العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الامارات العربية المتحدة والصين.
- اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين.
- طريق الحرير التاريخي .
- إحياء طريق الحرير ( طريق الحرير الجديد ).
- أهداف طريق الحرير الجديد.
- انعكاسات الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية على اقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة.



## المقدمة

في إطار توثيق جذور الصداقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين وتعزيز علاقات التعاون بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسية والثقافية والسياحية، والارتقاء بتلك العلاقات الثنائية إلى مستويات أعلى ، تم الإتفاق بين الدولتين على تأسيس علاقات شراكة استراتيجية شاملة تسهم في تعميق و تركيز التعاون في كافة المجالات وتعزيز التنمية والازدهار المشترك ، فضلاً عن دورها الكبير في تعزيز حضور الصين سياسياً في قضايا المنطقة والقضايا العربية ، وفي هذا الإطار تم التوقيع على 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين لتعزيز تلك الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي بين البلدين ، وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك في مختلف القطاعات في شهر يوليو عام 2018 ، وتضمنت مذكرات التفاهم بناء مباني السفارات ، وإقامة مراكز ثقافية ، والتعاون في مجال الطاقة والتجارة الإلكترونية ، والتعاون في معرض الصين الدولي للواردات ، والزراعة ، وبناء سوق الجملة للمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والسلمكية ، وكذا التعاون في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين.

وتضمنت الاتفاقيات التعاون الاستراتيجي بين شركتي أبوظبي الوطنية للنفط والصين الوطنية للبتروكيمياويات، والمساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجمركية ، والتعاون بين سوق أبوظبي العالمي والمنطقة التجريبية الصينية - الإماراتية لإنشاء منصة الخدمات المالية والابتكار للتعاون في القدرات الصناعية في إطار مبادرات الحزام والطريق ، والشراكة في أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم.

وسيكون هناك العديد من الانعكاسات والمكاسب التجارية والاقتصادية الايجابية على دولة الإمارات العربية المتحدة من اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين في إطار مبادرة " الحزام والطريق " ، واعادة إحياء طريق الحرير ( طريق الحرير الجديد ).

## نبذة عن الصين

تقع الصين في شرق قارة آسيا على مساحة تبلغ نحو 9,569,960 كم2 وهي تعادل مساحة قارة أوروبا بأكملها كما أنها اصغر قليلاً من الولايات المتحدة الأمريكية ، وتمتد حدودها من كافة الاتجاهات بطول 22475 كم مع 14 دولة هي : منغوليا وروسيا وكوريا الشمالية وفيتنام ولاوس ومينمار والهند وبوتان ونيبال وباكستان وأفغانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ، كما يحدها اقليمين هما هونج كونج ومكاو .

من أهم مدن الصين بكين العاصمة وهي مركز الاتصالات والمركز الثقافي والاقتصادي ، وشنغهاي التي تعد المدينة الصناعية ، وهونج كونج الميناء ومركز التجارة .

ووفقاً لتقديرات عام 2017 يبلغ عدد سكان الصين نحو 1,379,302,771 نسمة وهى بذلك أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان ، كما يصل معدل النمو السكاني بها إلى 0.41% .

## مقومات الاقتصاد الصيني

على مدى القرون الماضية كانت الصين من الدول المزدهرة والرائدة في الفنون والعلوم المختلفة ، وكان الاقتصاد الصيني في عام 1820 أكبر اقتصاد في العالم ، ومع بداية القرن العشرين بدأت البلاد تعاني من اضطرابات مدنية وعسكرية ومجاعات كبرى وتعرضت للاحتلال الأجنبي.

بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت الحكومة الصينية للنهوض بالدولة ، وتأسس الحزب الشيوعي الصيني تحت حكم ماو تسي تونج واتجه هو ومن جاء بعده من حكام الصين إلى تنشيط حركة التنمية الاقتصادية وادخال العديد من الاصلاحات الاقتصادية والانتقال بالبلاد من نظام التخطيط الاقتصادي المركزي إلى نظام أكثر توجهها نحو اقتصاد السوق ، وتحسين مستوى معيشة السكان ، وأدت تلك الاصلاحات إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من عشرة أضعاف ما كان عليه الحال عام 1978 واستعادت البلاد ازدهارها وتطورها ، كما صارت تشارك بالمنظمات الدولية منذ بداية التسعينيات

حققت الصين " معجزة اقتصادية " بكل المقاييس والمعايير الاقتصادية المتعارف عليها حيث أقامت نموذجاً اقتصادياً فريداً من نوعه ارتكز على تحقيق معدل نمو بلغ 9.8% استمر لسنوات طويلة وانعكس ذلك على معدلات التشغيل العامة الذي ارتفع من 28% عام 1978 إلى 72% عام 2013 ، واستطاعت تجميع أكبر احتياطي من النقد الأجنبي في العالم قدر بنحو 4 ترليون دولار، ونجحت في تمكين حوالي 660 مليون نسمة من سكان الصين للتخلص من الفقر ، وبعد الأزمة المالية العالمية 2008 ساهمت الصين في زيادة حجم الاقتصاد العالمي بنسبة 50% في الفترة من 2008 إلى 2014 أي أن نصف حجم الزيادة في الاقتصاد العالمي كان بمساهمة الصين ، فضلاً عن هذا كله بات الاقتصاد الصيني ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر شريك تجاري لأكثر من 130 دولة.

كان للقطاع الخاص الدور الأبرز في دعم نمو الاقتصاد الصيني وخلق الوظائف حيث ساهم بنحو 75% من الناتج المحلي الاجمالي الصيني بين الأعوام 2010 و2012 ، وأصبحت الصين منذ عام 2010 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد للسلع التجارية في العالم ، كما أنها صارت خامس أكبر مصدر وثالث أكبر مستورد للخدمات ، وفي العام 2013 أصبحت أكبر دولة تجارية متجاوزة الولايات المتحدة لأول مرة في التاريخ الحديث ، كما صارت عام 2016 من أكبر اقتصادات العالم .



يأتي الاقتصاد الصيني بالمرتبة الثانية عالميا بعد الولايات المتحدة ، وبعد محركا مهما وأساسيا للاقتصاد العالمي ، إذ أن أي هزة قد تصيبه تكون لها انعكاساتها السلبية المباشرة التي تنتشر في كافة أنحاء العالم ، إضافة إلى ذلك فالصين من أكبر مزودي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالعالم حيث شهد عام 2017 خروج 115 مليار دولار كتدفقات استثمارية خارجة من الصين ، كما تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى البلاد والتي بلغت 123 مليار دولار عام 2017 ، كما تمتلك الصين أكبر احتياطات بالعملة الأجنبية والتي تصل إلى 3.2 تريليونات دولار.

بلغ قيمة الناتج المحلي الاجمالي للصين عام 2017 نحو 13 تريليون دولار بمعدل نمو حقيقي 6.8% ، وتضاعف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بنحو 42 ضعفا عن مستواه عام 1978 المقدر بأقل من 400 دولار ليصل عام 2017 إلى نحو 17 ألف دولار وارتقت الصين باقتصادها بفضل تحولها إلى مركز تصنيع للعالم متخصص بتجميع المنتجات محليا بالاعتماد على اليد العاملة الرخيصة نسبيا وتصدير تلك السلع الرخيصة لجميع الدول ، تسهم الزراعة بنحو 8.3% من الناتج ، والصناعة بنحو 39.5% والخدمات بنحو 52.2% .

تعد الصين الرائدة عالميا من حيث القيمة الاجمالية الكلية للناتج الزراعي لمحاصيل عديدة مثل القمح والأرز والبطاطس والذرة والفول والشاي والتفاح والقطن وغيرها ، وكذا الناتج الصناعي حيث تنتج تشكيلة هائلة من المنتجات الصناعية الرأسمالية مثل الحديد والصلب والألومنيوم والمعادن الأخرى والفحم والآلات والأسلحة والمنسوجات والنفط والأسمت والكيماويات والمنتجات الاستهلاكية والالكترونيات ووسائل النقل والسيارات والقطارات والطائرات والسفن ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وسفن الفضاء والأقمار الاصطناعية .

## الآفاق المستقبلية للاقتصاد الصيني

من المتوقع بحلول عام 2030 أن تكون الصين أكبر قوة اقتصادية في العالم ، تقودها التطورات المتسارعة واستعدادات أكثر من نصف سكان الصين للثورة الصناعية الرابعة والذي عكسته الخطة الخمسية الـ13 للصين الصادرة عام 2016 والتي تلخص مسار التنمية الصينية للسنوات الخمس التالية عبر النمو المدفوع بالابتكار والتكنولوجيا والتنمية الخضراء والانفتاح والتشارك بالمشروعات وخاصة تلك المعنية بمبادرة " الحزام والطريق " ، والتقدم الهائل في مجال الذكاء الاصطناعي الذي يسير بخطوات واسعة ومدروسة وأكثر جدية حتى من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، حيث بدأت بالفعل طرح استخدامات الذكاء الاصطناعي على المستوى العالمي في الطب والاقتصاد والخدمات ، ما يعزز قوة وتنافسية الاقتصاد الصيني .

وقد أشارت إحدى دراسات مركز تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي في الصين إلى أن تطور هذا النوع من الأنظمة رفع القدرة الانتاجية لمختلف القطاعات الحيوية في الصين وأضاف نحو 500 مليار دولار إلى الناتج القومي الاجمالي الصيني وكانت أبرز القطاعات المستفيدة هي التصنيع

والخدمات وخاصة الصحة والتعليم ، ولتحقيق المزيد من التطور في هذا المجال اتساقا مع الخطة الخمسية الـ13 للصين فقد رصدت الصين 320 مليار دولار لتطوير منظومة الذكاء الاصطناعي جزء منها ينفق على التعليم لوضع مناهج متخصصة تساهم في تشكيل جيل جديد من المحترفين في أنظمة الذكاء الاصطناعي لتكون الصين نموذجا عالميا يحتذى به في هذا المجال.

وقد أكدت تقديرات عدد من التقارير الاقتصادية العالمية على تغير خارطة الاقتصاد العالمي ومراكز القوة الاقتصادية العالمية خلال الثلاثين عاما القادمة ، إذ أشارت أنه بحلول العام 2050 ستكون الصين قد أزاحت الولايات المتحدة عن عرش الاقتصاد الأكبر في العالم لتأتي الأولى عالميا بحجم للناتج المحلي الاجمالي يقدر بنحو 58.5 تريليون دولار ، وبأتي بعدها بالمرتبة الثانية الهند بحجم للناتج المحلي الاجمالي يقدر بنحو 44.1 تريليون دولار، وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية للمرتبة الثالثة عالميا بحجم في الناتج المحلي الاجمالي يقدر بنحو 34.1 تريليون دولار ، وتتقدم أندونيسيا إلى المرتبة الرابعة بحجم للناتج المحلي الاجمالي يقدر بنحو 10.5 تريليون دولار

## العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دولة الامارات العربية المتحدة والصين

تتسم العلاقات الاقتصادية والتجارية بالقوة والمتانة والتشعب والنمو المضطرد وتقوم على أسس من التنسيق والتعاون البناء وتحقيق المصالح والمنافع المشتركة ، وأسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية وتدفق الاستثمارات بين البلدين الزيارات المتبادلة وروابط الصداقة بين القيادات السياسية في البلدين **وأهمها :**

- الزيارة التاريخية التي قام بها الراحل سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان " طيب الله ثراه " إلى الصين في مايو عام 1990 وقبلها زيارة الرئيس الصيني الراحل يانغ شانغ كون إلى الإمارات عام 1989 .

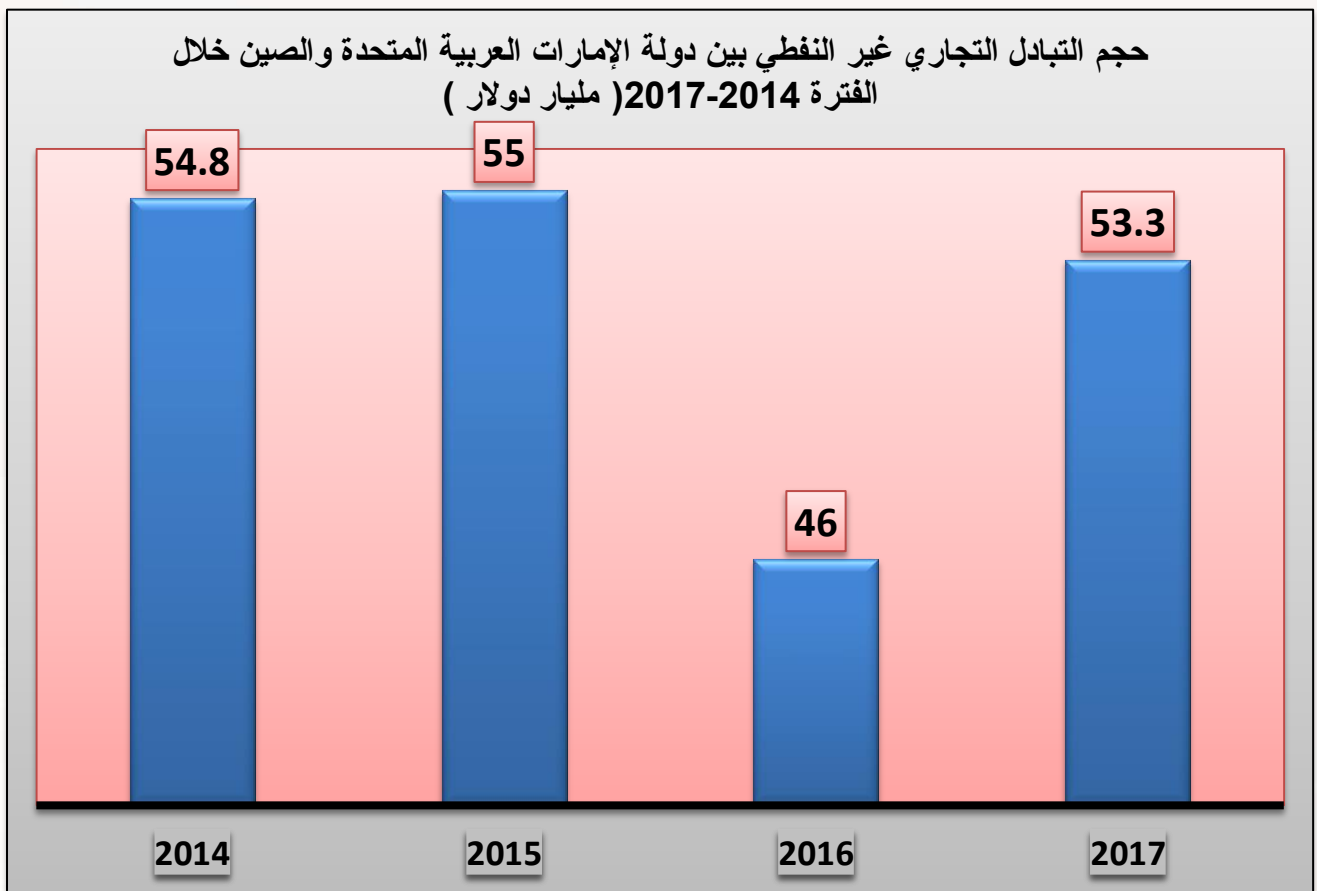
- زيارة الرئيس جين تاو لديي عام 2007 ، وزيارة سموالشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي للصين عام 2008 .

- الزيارات المتتالية لسمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة للصين في الأعوام 2009 و2012 و2015.

والإمارات هي ثاني أكبر شريك تجاري للصين في العالم ، كما أنها أكبر شريك للصين في المنطقة العربية حيث تستحوذ الإمارات على 23 % من حجم التجارة العربية مع الصين ، ونحو 60 % من التجارة الصينية يعاد تصديرها من خلال دولة الإمارات العربية المتحدة وموانئها إلى 444 مدينة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول الأفريقية بشكل عام وتعتبر الصين أن دولة الإمارات العربية المتحدة هي بوابة العبور الأولى لها إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما أن الإمارات من أكبر مصدري النفط للصين حيث صدرت إليها العام الماضي 2017 فقط ما قيمته 4 مليار دولار.

وتطور حجم التبادل التجاري غير النفطي بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين خلال الفترة 2014-2017 على النحو المبين بالجدول التالي:

2017	2016	2015	2014	العام
53.3	46.0	55.0	54.8	إجمالي التبادل التجاري غير النفطي ( مليار دولار )



تقوم اللجنة الاقتصادية العليا المشتركة بين الإمارات والصين بتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين للارتقاء بمستوى التعاون الاقتصادي والتجاري والفني من خلال 13 قطاع كالتالي : الاستثمار والصناعة والطاقة الجديدة والمتجددة والشركات الصغيرة والمتوسطة والابتكار والصحة والتعليم والسياحة والفضاء والطيران والبنية التحتية والخدمات المالية ، وهناك 25 اتفاقية ومذكرة تعاون وتفاهم تنظم العلاقات بين البلدين في مجالات التعليم والبحث العلمي والعلاقات الثقافية.

من أبرز مجالات التعاون بين الصين والإمارات الطاقة الجديدة والمتجددة والخدمات المالية والصناعات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنية العليا والفضاء والذكاء الاصطناعي والمدن الذكية ، إلى جانب الطب والسياحة العلاجية.

في ديسمبر 2004 تم انشاء " سوق التين الصيني " في دبي كأحد أكبر الأسواق الصينية في المنطقة ويضم نحو 4000 شركة صينية تزاوّل عملها تحت كفالة المنطقة الحرة لجبل علي .

وفي ديسمبر 2015 أطلقت دولة الإمارات والصين " صندوق الاستثمار الاستراتيجي المشترك " لتعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي ودعم خطط التنمية في البلدين.

يوجد لدى الامارات 4200 شركة صينية مسجلة بشكل رسمي ( منها 170 شركة كبيرة والباقيّة تتراوح بين المتوسطة وصغيرة الحجم ) ، وهناك 2500 علامة تجارية صينية مسجلة و356 وكالة تجارية صينية ، كما يعمل بالإمارات نحو 300 ألف مواطن صيني.

يبلغ عدد السياح الصينيين الذين يزورون الإمارات سنويا نحو مليون سائح تقريبا ، وخلال العام 2017 فقط كان هناك 119 رحلة جوية أسبوعية بين الامارات وكافة المدن الصينية ، ولتوثيق العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياحية والتجارية بين البلدين تقرر إعفاء المواطنين الإماراتيين والصينيين للبلدين من تأشيرة الدخول.

وفي يوليو 2017 وقعت الصين والامارات اتفاقية تعاون بين الحكومتين واتفاقية رسمية للاستثمار في المنطقة النموذجية كأول منطقة تعاون انتاجي في البلاد تحت مبادرة الحزام والطريق ، وفي ديسمبر 2017 أكدت اللجنة الوطنية للتنمية والاصلاح الصينية أنه تم التوصل إلى اتفاقية مبدئية بقيمة استثمارات بلغت أكثر من 6 مليار يوان صيني ( 947 مليون دولار أمريكي) بين ( المنطقة النموذجية ) وبين 15 شركة صينية.

بلغ رصيد الاستثمارات المباشرة التراكمية المشتركة بين الامارات والصين 11.87 مليار دولار بنهاية العام 2017 ، موزعة بين 9.1 مليار دولار قيمة رصيد الاستثمارات التراكمية الصينية المباشرة ( منها 610 مليون دولار خلال عام 2017 فقط ) ، وتتوعت تلك الاستثمارات في مجالات تجارة الجملة والتجزئة والأنشطة المالية وأنشطة التأمين والأنشطة العقارية والبناء والتشييد ، وبلغت قيمة رصيد الاستثمارات الإماراتية التراكمية المباشرة بالصين نحو 2.775 مليار دولار بنهاية العام 2017 ( منها 13.6 مليون دولار خلال عام 2017 فقط ) ومن أهم الاستثمارات الاماراتية في الصين الاستثمارات في مجال تشغيل الموانئ وتنمية المناطق الاقتصادية والتصنيع والبتروكيماويات وقطاع النفط والغاز والتكنولوجيا والضيافة والسياحة والعقارات وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات المالية وغيرها ، ومن أهم الشركات المستثمرة بروج والامارات العالمية للألومنيوم ومبادلة وشركة بترول أبو ظبي الوطنية وموانئ دبي العالمية.





هناك 7 فروع لأربعة بنوك تجارية صينية وطنية تقوم بمزاولة أنشطتها بدولة الامارات العربية المتحدة .

## اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين

أثناء زيارة رئيس وزراء الصين للامارات عام 2012 تم توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الامارات والصين التي شملت العديد من القطاعات الحيوية على رأسها التنمية الاقتصادية وشارك الرئيس خلال الزيارة في الدورة الخامسة للقمّة العالمية لطاقة المستقبل.

وخلال الزيارة التاريخية التي قام بها الرئيس الصيني شي جين بينغ لدولة الإمارات العربية المتحدة في شهر يوليو 2018 حدثت نقلة نوعية في العلاقات بين البلدين والارتقاء بها إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة وتم التوقيع على 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين البلدين ، مستهدفة تعزيز الشراكة الاستراتيجية والتعاون الثنائي بين البلدين ، وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك في مختلف القطاعات وشملت ما يلي :

- مذكرتي تفاهم بشأن بناء مباني السفارات ، والأخرى بشأن إقامة مراكز ثقافية.
- مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة بين وزارة الطاقة والصناعة ، واللجنة الوطنية للطاقة بالصين.
- مذكرتي تفاهم بين وزارة الاقتصاد ووزارة التجارة الصينية حول التعاون في مجال التجارة الإلكترونية ، والأخرى لتعزيز التعاون في معرض الصين الدولي للواردات.
- مذكرتي تفاهم للتعاون بين وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الزراعة والشؤون الريفية الصينية ، الأولى في مجال الزراعة ، والأخرى للتعاون في بناء سوق الجملة للمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية.
- مذكرتي تفاهم للتعاون في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين.
- اتفاقية تعاون استراتيجي بين شركتي أبوطي الوطنية للنفط والصين الوطنية للبترول.
- اتفاقية بشأن التعاون والمساعدة الإدارية المتبادلة في الشؤون الجمركية.
- اتفاقا إطاريا للتعاون بين سوق أبوطي العالمي والمنطقة التجريبية الصينية – الإماراتية ، لإنشاء منصة الخدمات المالية والابتكار للتعاون في القدرات الصناعية ، في إطار مبادرات الحزام والطريق.
- اتفاقية شراكة واستثمار في أكبر مشروع للطاقة الشمسية المركزة في العالم.

## طريق الحرير التاريخي

أطلق لقب " طريق الحرير " على مجموعة الطرق البرية والبحرية التي كانت تسلكها السفن والقوافل بين الصين وأوروبا والذي أنشأته الصين قبل نحو 3000 سنة قبل الميلاد ، لنقل تجارة ومنتجات الصين وخاصة من الحرير الطبيعي (بشكل أساسي) ، والعطور، والبخور، والتوابل ، والبذور والخضار والفواكه وجلود الحيوانات والأدوات والمشغولات الخشبية والمعدنية والقطع الدينية والفنية والأحجار الكريمة وغيرها إلى روسيا وأوروبا مروراً بآسيا الوسطى ، ويبلغ طوله حوالي 15 ألف كيلو متر، وكان يمتد من المراكز التجارية بشمال الصين وينقسم إلى فرعين ، الفرع الشمالي يمر عبر شرق أوروبا وشبه جزيرة القرم وحتى البحر الأسود وبحر مرمرة والبلقان وصولاً إلى البندقية ، ويشق الفرع الجنوبي تركمنستان وخرسان ويعبر بلاد ما بين النهرين وكردستان والأناضول وسوريا عبر تدمر وأنطاكية إلى البحر المتوسط أو عبر دمشق وبلاد الشام وصولاً إلى مصر وشمال أفريقيا .

توقف طريق الحرير مع حكم العثمانيين في القسطنطينية ، وكان من بين أهم الأسباب التي أدت الى توقف هذا الطريق هي الاكتشافات البحرية الكبرى وانحدار الإمبراطوريات واكتشاف تقنيات تصنيع الحرير في أوروبا إضافة الى كثرة الصراعات والحروب العرقية والدينية والسياسية التي كانت أهدافها اقتصادية بحتة علاوة على اغلاق بعض من أجزاء الطريق من قبل الأتراك وافتتاح قناة السويس في مصر عام 1869.

وكان طريق الحرير يستمد أهميته من إرثه التاريخي ، حيث كانت تجارة المنسوجات الحريرية وغيرها من البضائع والمنتجات المتبادلة عبر مسارات الطريق سبباً رئيساً لازدهار كثير من الحضارات القديمة التي أرست قواعد العصر الحديث ومن بينها الحضارات: الصينية ، والمصرية ، والهندية ، والرومانية ، كما انتقلت عبر هذا الطريق الديانات المختلفة فعرف العالم من خلاله الإسلام ، كما انتقلت عبره المواد الخام الأولية التي مهدت الطريق للثورة الصناعية وخاصة صناعة الورق التي أحدثت طفرة في التراث المعرفي والإنساني.

## إحياء طريق الحرير ( طريق الحرير الجديد )

بدأت محاولات إعادة إحياء طريق الحرير في بداية التسعينات ، وعرف من بينها الجسر البري الأوروبي الآسيوي الذي يصل بين كل من : الصين ، وروسيا ، ومنغوليا ، وكازاخستان ، ويصل إلى ألمانيا بالسكك الحديدية.

وفي عام 2013 أطلق الرئيس الصيني شي جين بينغ مبادرة " الحزام والطريق " بهدف تطوير طرق تجارية وممرات اقتصادية " حزام اقتصادي " تربط بين أكثر من 65 بلداً يبلغ إجمالي عدد سكانها نحو 4.4 بليون نسمة ( نحو 63 % من عدد سكان العالم) ويصل حجم اقتصاداتها إلى نحو 21 تريليون دولار أميركي تمثل 29 % من حجم الاقتصاد العالمي ، تسعى الصين للتعامل

معها تجاريًا عبر طريق الحرير وشبكاتة العالمية لتحقيق المصالح الاقتصادية والتجارية المشتركة ، ولاقت المبادرة تجاوبًا ومشاركةً واسعةً من حوالي سبعين دولة مطلة على هذا الخط كانت دول الشرق الأوسط في مقدمتها ، وتزامن المبادرة مع فكرة إحياء طريق الحرير، وتعد الإمارات مركزًا ماليًا وتجاريًا مهما على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، كما أنها شريكًا إقليميًا مهما للصين في بناء مبادرة " الحزام والطريق " التي تتضمن إنفاق الصين مليارات الدولارات من الاستثمارات بالبنى التحتية على طول طريق الحرير، والمبادرة بالأساس هي استراتيجية تنمية طرحها الرئيس الصيني، وتتمحور حول التواصل والتعاون بين الدول وخصوصًا بين الصين ودول أوراسيا ، وتتضمن فرعين رئيسيين هما "حزام طريق الحرير الاقتصادي البري" ، و"طريق الحرير البحري" ، وفي عام 2015 شكلت الصين لجنة عليا للإشراف على تنفيذ مشروع "طريق الحرير الجديد"

## أهداف طريق الحرير الجديد

من بين أهم أهداف مشروع طريق الحرير الجديد ما يلي :

- إحياء وتطوير طريق الحرير التاريخي من خلال مد أنابيب للغاز الطبيعي والنفط وتشديد شبكات من الطرق والسكك الحديدية ومد خطوط للطاقة الكهربائية والإنترنت .

- تستهدف الصين أن يخلق هذا المشروع نشاطا تجاريا يفوق حجمه 2.5 تريليون دولار أمريكي خلال 10 سنوات .

هذا وتبلغ التكلفة التقديرية للطريق نحو 47 مليار دولار أمريكي ويضم نحو 65 دولة فى قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وفي 18 يناير 2018 وصل أول قطار لنقل البضائع من مدينة (بيوو) شرقي الصين إلى العاصمة البريطانية لندن بعد أن قطع قرابة 12 ألف كيلومتر خلال رحلة استمرت 18 يوما ، ويتكون طريق الحرير الجديد من طريق بري وطريق بحري يتكون كل منها من خطوط رئيسية كالآتي:

يتكون طريق الحرير البري من ثلاثة خطوط رئيسية:

**الخط الأول :** يبدأ من شرق الصين ويمر عبر آسيا الوسطى وروسيا الاتحادية وصولاً إلى أوروبا.

**الخط الثاني :** يبدأ من الصين ويمر في وسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط.

**الخط الثالث :** يبدأ من الصين ويمر في جنوب شرقي آسيا وآسيا الجنوبية وصولاً إلى المحيط الهندي.



يتكون طريق الحرير البحري من خطين رئيسيين:

**الخط الأول :** يبدأ من الساحل الصيني ويمر في مضيق ملقا وصولاً إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا ثم إلى سواحل أوروبا.

**الخط الثاني :** يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادي.

وخلال الزيارة التاريخية للرئيس الصيني الصيني شي جين بينغ لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهر يوليو 2018 ، تم الاتفاق على الدور المنوط بدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها من المحاور الأساسية في الحزام الاقتصادي للطريق من خلال مذكرتي تفاهم للتعاون في إطار الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، ومبادرة طريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين ، كما تم التوقيع على اتفاق إطاري للتعاون بين سوق أبوظبي العالمي والمنطقة التجريبية الصينية - الإماراتية ، لإنشاء منصة الخدمات المالية والابتكار بشأن التعاون في القدرات الصناعية في إطار مبادرة الحزام والطريق.

**انعكاسات الشراكة الاستراتيجية الإماراتية الصينية على اقتصاد الامارات .**

من المتوقع أن يكون هناك العديد من الانعكاسات والمكاسب التجارية والاقتصادية الايجابية على دولة الإمارات العربية المتحدة من اتفاق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين دولة الإمارات والصين في إطار مبادرة " الحزام والطريق " يمكن تعدادها كالتالي :

- اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة كنقطة استراتيجية في " طريق الحرير البحري" الذي يمتد من الصين مروراً بالإمارات وصولاً لأوروبا عبر البحر المتوسط ، وذلك استناداً لما تمتلكه الدولة من مقومات تؤهلها لأن تكون دولة محورية ضمن مبادرة الحزام والطريق الحيوية ومنها ما يلي :

- 1- موقعها الجغرافي الاستراتيجي المتميز الرابط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا.
- 2- دورها المهم في حركة التجارة العالمية وسوق الطاقة العالمي.
- 3- مناخ الانفتاح والاستقرار والبنية التحتية العصرية المتقدمة والأنظمة والتشريعات الجاذبة التي تتمتع بها.
- 4- علاقاتها الاقتصادية والتجارية الواسعة مع الصين التي تعد من أهم الشركاء الاستراتيجيين لدولة الإمارات على المستوى العالمي.
- 5- عضوية الإمارات الفاعلة والنشطة كعضو مؤسس بالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي تقوده الصين ويهدف إلى تعزيز التنمية في القارة الآسيوية.
- 6- القدرات اللوجستية المتطورة لدولة الامارات ممثلة بمطاراتها وموانئها ، وأماكنها كأكبر معالج للحاويات في منطقة الشرق الأوسط، وقدراتها المتقدمة القادرة على نقل كمية كبيرة من البضائع ، والتي تستخدم في دمج الطرق البرية مع الممرات الملاحية في المشروع الصيني «الحزام والطريق».

- ستبرز مبادرة " الحزام والطريق " مفاجأة الجانبين الإماراتي والصيني للعالم في المستقبل ممثلاً في " طريق الحرير الرقمي".

- ستعزز مبادرة الحزام والطريق من قوة مكانة الدولة كمركز تجاري ولوجيستي عالمي، والاستفادة من ذلك في تأكيد مكاتها كنقطة اتصال بين آسيا وأوروبا وإفريقيا ومركزاً للتجارة وبوابة للأسواق العالمية.

- ستعكس مبادرة " الحزام والطريق " ايجاباً على تعظيم التجارة ومشاريع البنية التحتية والنقل وتقليل كلفة الاستثمارات وتطوير الأعمال وزيادة عدد مشروعات الاتصالات والطرق والانفاق بالدولة.

- طريق الحرير الجديد سيجعل دولة الإمارات مركزاً استراتيجياً واقتصادياً مهماً في منطقة الخليج ، وسيفتح الطريق أمامها لشراكات وتحالفات اقتصادية وتجارية كبيرة ، ويقوي مكاتها السياسية والاقتصادية باعتبارها إحدى النقاط والبوابات الرئيسية لهذا الطريق.

- سيتم تعميق التعاون في اطار مبادرة «الحزام والطريق»، من خلال معادلة تعاون «3+2+1» تتخذ مجال الطاقة كمحور رئيسي ومجالى البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين ، و3 مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والأقمار الاصطناعية والطاقت الجديدة كنقاط اختراق بما ينمي ويطور ويجدد من أواصرالتعاون التجاري والاقتصادي والصناعي والثقافي مع الصين وبما يحقق المصالح المشتركة.

- سيعزز اتفاق الشراكة الاستراتيجية التعاون مع الصين في مجال إنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة بالإمارات ، حيث تعتبر الصين أكبر مستثمر في هذه الطاقة النظيفة وأكبر منتجاً لمعدات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية.

- اتفاق الشراكة الاستراتيجية من شأنه تعزيز مكانة الإمارات عامة ودبي بصفة خاصة كمدخل للتجارة والاستثمارات الصينية بالمنطقة العربية والخليجية ، حيث تعتبر دبي بالنسبة للصينيين محطة عبور مهمة للوصول إلى أفريقيا ودول الشرق الأوسط ، إذ تستحوذ الإمارات على 60% من الصادرات السلعية الصينية إلى المنطقة والتي يُعاد تصديرها إلى دول مجلس التعاون الخليجي وأفريقيا وأوروبا، كما تحتضن دولة الإمارات أكثر من 3 آلاف شركة صينية تعمل في مختلف القطاعات فيما يفوق عدد أفراد الجالية الصينية في الامارات 200 ألف نسمة ويظهر ذلك الأهمية المتزايدة للإمارات كأكبر مركز تجاري في المنطقة وسيزيد من أهميتها في المدى المتوسط والبعيد.

- من المنتظر تطور وتعميق التعاون في قطاع النفط ومشتقاته عبر منح شركة الصين الوطنية للبترول حصصاً في امتيازات أبحاث البحرية ونقل التقنية الصينية المتطورة إلى الإمارات ، وإقامة المشروعات الصناعية المشتركة.



- من المتوقع ارتفاع عدد السياح الصينيين إلى دولة الإمارات كثمرة لاتفاقية الاعفاء الشامل من التأشيرة الأمر الذي سيسهل انتقال المواطنين بين البلدين وعمق الروابط الانسانية وبدعم الحركة السياحية والثقافية.

- الاتفاق على مناطق حرة مشتركة متخصصة بين الامارات والصين ، سيضفي بعداً آخر على قوة الإمارات الاقتصادية في ظل وجود 40 منطقة حرة، لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

- من المتوقع تطور نمو حجم التجارة بين الامارات والصين بنحو 9.5 % بقيمة 58 مليار دولار عام 2018 ، ثم إلى 80 مليار دولار خلال العامين المقبلين 2019 و 2020 ، كما ستمهد التجارة المتزايدة مع الصين الطريق لزيادة السياحة والاستثمار العقاري الصينيين.

- من الناحية السياسية والعسكرية، فإن التعاون الصيني الإماراتي رابط استراتيجي تبنى عليه مشاريع حيوية ستعود بالنفع على المنطقة بأكملها، وتعزز الدبلوماسية الناعمة للصين في الوطن العربي ككل، وسيمهد الطريق لحقبة التحالف الصيني العربي الذي سيكون سبباً مباشراً لتحقيق توازن القوى في هذا الجانب من العالم، والاستفادة من القفزة الصينية في مجال العلوم والمعرفة والتجارة الإلكترونية والعملات الرقمية وسباق تسليح الردع الذكي.

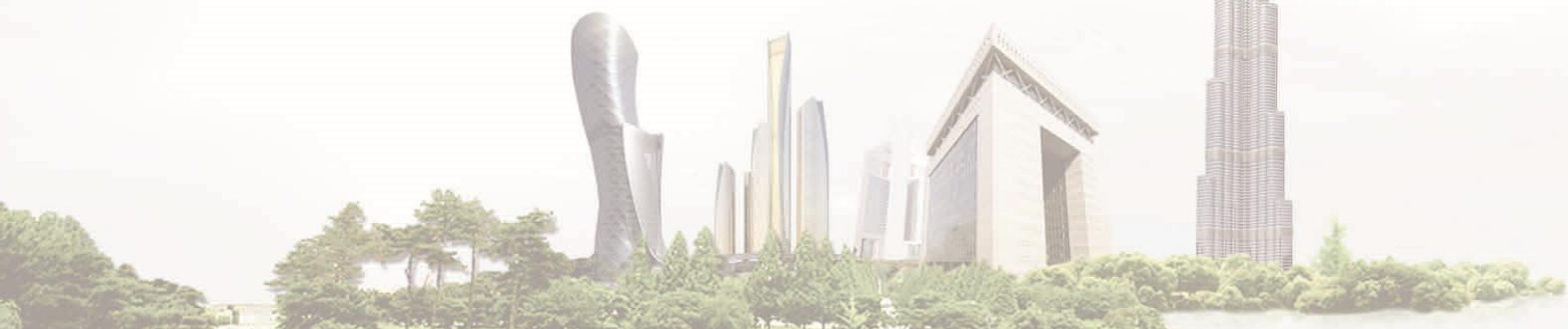
- الامارات باعتبارها شريك أساسي ونقطة استراتيجية في مبادرة الصين " الحزام والطريق " ستكون من أبرز الشركاء في إنشاء وتشغيل مسارات المبادرة ومن المنتظر أن يتمحور دورها فيما يلي:

- 1- تشغيل وإدارة ميناء "لندن جيتواي" الذي يمثل الوجهة الأخيرة بمشروع السكك الحديدية الصينية فضلاً عن عدة موانئ على مسار المشروع.
- 2- رفع الطاقة الاستيعابية لميناء جبل على لتصل إلى 22.1 مليون حاوية .
- 3- مشاركة موانئ دبي العالمية في أعمال البنية التحتية للطريق الصيني الجديد.
- 4- توقيع اتفاق مع كازاخستان لاقامة منطقة اقتصادية خاصة بمدينة أكتاو على بحر قزوين.

- من المتوقع زيادة الدور الذي تلعبه اللجنة الاقتصادية والتجارية الصينية الاماراتية المشتركة وآلية تبادل الزيارات بين رجال الأعمال وآليات التعاون الاقتصادي والتجاري الأخرى في تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين .

- التعاون الاماراتي الصيني سيعزز توجهات دولة الامارات في مجالات الابتكار ونقل التكنولوجيا وتفعيل سياسة التنوع الاقتصادي .

- من المتوقع تنامي دور القطاع الخاص بالبلدين في تعميق التعاون وتعزيز الشراكات في مختلف القطاعات الاقتصادية.



- من المتوقع تنامي التعاون وتبادل الخبرات في مجال موانئ التجارة الحرة وإقامة المناطق الاقتصادية الخاصة للتصدير وإقامة المشاريع الصناعية وتحقيق التكامل الصناعي القائم على الشراكات الاستثمارية الفاعلة وتبادل الخبرات والتكنولوجيا الداعمة لصناعات الجيل الرابع وغيرها من الصناعات المتقدمة .

- من المتوقع ازدياد التوسع في قيام المؤسسات المصرفية بالبلدين بفتح المزيد من الفروع لكل منها في البلد الآخر مع تقديم الدعم التمويلي للتعاون التجاري والاستثماري الثنائي .

- من المنتظر تطور وتنامي التعاون في مجال الطيران والنقل الجوي وصناعة الطيران والصناعات الدفاعية .

- من المتوقع انتعاش التعاون في مجالات الاستخدام السلمي للطاقة النووية والفضاء ومجالات الطاقة الجديدة والمتجددة والتنمية المستدامة والزراعة والبيئة والتنمية الحضرية والرعاية الصحية المتقدمة وتبادل المعلومات والبحوث وتعزيز التواصل الفني وتبادل الأفراد بين المؤسسات التعليمية في البلدين .

- من المتوقع نمو قيمة سوق تكنولوجيا المعلومات بدولة الإمارات العربية المتحدة البالغة 8 مليار دولار ( 29 مليار درهم ) في الوقت الحالي ، بمتوسط معدل نمو 5 % سنويا خلال الفترة 2017-2022 ، كما يتوقع أن تسهم عدة عوامل مثل جودة الحياة المرتفعة وفرص التعليم الجيدة وآفاق النمو المهني الواعدة وتشريعات الأعمال الداعمة في زيادة مستوى الاستثمارات والأعمال والسياح الصينيين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة .

